

١٩٢  
مسألة في القتل  
١٩٢

خلافاً لجمود قيل الخلافة فيما اذا ائمه اوصى بامور الدنيا  
وجواب محمد فيها اذا اوصى بامور الآخرة ومن الاثر ثبات  
ان يسبغ او يشترى او يتكلم بكلام كثير وعن محمد انه  
ان يقع مكانه حياً يوماً ليلة فهو مرتد وان لم يكن  
يعقل هذه كله بعد انقضائها ما قبل انقضائها  
فلا يصير مرتداً بشئ مما تقدم ثم حكم الشهيد المذكور  
ان لا يغسل بل يدفن بدمه وشيأ به ان يقتل فيها الا ما  
ليس من جنس الكفر كالفرس والحشوش والخف والسلا  
وكذا النسوة بل فان كان ما عليه ناقصاً كفرد  
السننة بزاد عليه بان لم يكن فيه زلزالاً ولغاثة وان كان  
انزيراً من ذلك نقص منه ويصلى على الشهيد عندنا  
خلافاً لما لك وللشافعية والدلائل المذكورة **مسائل**  
**منها** لا بأس بالاذن في صلوة الجنازة اي ذن الوالي  
لغيره في الصلوة وفي بعض النسخ لو باس بالاذن  
اي لا علوم بان يعلم بعضهم بعضاً يتصوا حقه  
كذا في الهداية وان مات للمسلم قريب كافٍ ليس  
له وكنة من الكفار يغسله غسل التوب الخس

فصاح أعدي  
في قول القراء

وبأي سبب كان ولم يقتله غيرهم ذال يجب بنفسه  
القتل مال سواء لم يجز صلا كقتل الاسبغ مثله فذام  
لحرب عند أبي حنيفة وقتل السيد عبده عند لكل  
او وجب لعارض يقتل الابن والصلح عن العمد وشبهه  
ذلك وخرج من قتل من البغاة وقطاع الطريق واهل العصية  
والمقتول مجداً وقصاص لانهم لم يقتلوا ظلماً وخرج  
من وجب بقتله ما لا يقتل غير العمد وكذا الذي  
بقتله القسامة وخرج بقيد العلم ما لم يعلم قاتل  
سواء وجب فيه القسامة او لم يجب هو الصحيح لانها  
انه قتل بسبب سبب لقتله وخرج العتي والمجنون  
ولجنت الحايض والتفاسا على قول أبي حنيفة خلافاً  
لهم وخرج من اوتت باقنان ائمتنا والاشترت  
ان ياكل ويشرب او ينام او يلدو على وينقل من المعركة  
حياً او يابى به خيمة او نحوها وهو حي ويمض عليه  
وقت صلوة وهو يعقل ولو اوصى بشئ فان كان  
من امور الدنيا فهو لاشترت اتفاقاً وقيل الاصل  
وان من امور الآخرة فكذلك عند أبي يوسف

خلافاً